Route Educational & Social Science Journal

Volume 7 (1); January 2020

Artical History

Received	Accepted	Available Online
20.12.2019	01.01.2020	31.01..2020.

THE HISTORICAL DEVELOPMENT OF THE WOMAN'S MARCH IN POLITICS IN TURKEY 1913-1935

Dr. Tariq Ahmed SHEKHO[1]

Abstract

The woman's historical march is seen through the social situation and its traditional role in the family. This can be evaluated through customs, traditions, cultural values and religious beliefs that made women in conditions which restricted their political role. So, women remained the same during the first Ottoman era, and with the reform movement and organizations started in the Ottoman Empire that took important steps by opening the first elementary school for girls in Istanbul in 1842. Then, the "constitutional" conditional period in 1876 followed so that it became the turning point in the march of Turkish women after primary education became compulsory according to the law. Women began to question in her stances against men through the "Association for the Defense of the Rights of the Ottoman Women", which was established in 1913. With the involvement of women in the ranks of political parties and organizations, their active role emerged during the National Liberation War 1919-1922.

With the announcement of the republican system in 1923, there were many discussions regarding granting women the right to vote in the general elections, but the proposals submitted to the Turkish Grand National Assembly "TBMM" received a strong response to that, especially after the establishment of the "Turkish Women Union" in 1924, which demanded the change of the Turkish woman's position socially and politically. One of the most important steps was the adoption of the "Turkish Civil Law" on February 17, 1926, which emphasized women's equality with men before the law except in the ballot,

[1] Assistant Professor - University of Zakho, tariq.shekho@yahoo.com

but the change occurred in 1930 when women were allowed to participate in the municipal elections as an electorate and then allowed to be elected in the chiefs' Committee of Tribes and sheikhs in 1933. The outcome of the constitutional amendments came on November 5, 1934, so that Turkish women had the right to vote and stand for parliamentary elections. The final result was that women won (18) parliamentary seats in the elections in 1935 out of a total of (444) seats.

The importance of studying the subject of this research stems from the fact that it did not obtain sufficient attention in academic studies specialized in women's affairs and their participation in politics, and through the comprehensive results that the research will provide in the field of obtaining her political rights by the mid-thirties of the last century.

The study aims to identify the real obstacles that prevented Turkish women from reaching the desired position at that time in political life. Then, to shed light on the role of developments that took place internally and externally in politically activating the role of women later on.

According to the foregoing, the research structure was divided into an introduction and three topics that dealt with the first section: Turkish women in the social and political field in the Ottoman Empire, and the second section presented: The role of women in the Turkish War of Independence 1919-1922, while the third section concerned with: The stages of the development of Turkish women's rights in the Republican era.

Key words: Turkey, Ataturk, women, elections, political rights.

التطور التاريخي لمسيرة المرأة في السياسة بتركيا 1913 - 1935

دكتور طارق أحمد شيخو ـ أستاذ مساعد / جامعة زاخو

الملخص

يُنظر إلى مسيرة المرأة التاريخية من خلال الوضع الاجتماعي ودورها التقليدي في الأسرة، ويمكن تقييم ذلك من خلال العادات والتقاليد والقيم الثقافية والمعتقدات الدينية التي جعلت المرأة في ظروف قيدت دورها السياسي، فبقت المرأة على تلك الشاكلة خلال العهد العثماني الأول، ومع بدأ حركة الإصلاح والتنظيمات في الدولة العثمانية اتخذت خطوات مهمة بافتتاح أول مدرسة إبتدائية للبنات في استانبول عام 1842 ثم تلتها الفترة المشروطية "الدستورية" عام 1876 لتكون نقطة التحول في مسيرة المرأة التركية بعدما أصبح التعليم الابتدائي إلزامياً على وفق القانون، فبدأت المرأة تشكك في مواقفها ضد الرجل من خلال "جمعية الدفاع عن حقوق النساء العثمانية" التي تأسست عام 1913 وبانخراط المرأة في صفوف الأحزاب والمنظمات السياسية برز دورها النشط إبان حرب التحرير الوطنية 1919 – 1922.

ومع إعلان النظام الجمهوري عام 1923 جرت مناقشات عديدة بشأن منح المرأة حق التصويت في الانتخابات العامة لكن المقترحات المقدمة لمجلس الأمة التركي الكبير "TBMM" لاقت رد فعل قوي تجاه ذلك، لا سيّما بعد تأسيس "اتحاد المرأة التركية" عام 1924 الذي طالب بتغيير موقع المرأة التركية اجتماعيا وسياسياً، فكانت إحدى أهم الخطوات هي اعتماد "القانون المدني التركي" في 17 شباط 1926، الذي أكد على مساواة المرأة بالرجل أمام القانون إلا في الاقتراع، لكن التغيير حصل عام 1930 حينما سُمح للمرأة بالمشاركة في الانتخابات البلدية كناخبة ومن ثم السماح لها للانتخاب في لجنة رؤساء القبائل والشيوخ عام 1933 وجاءت حصيلة التعديلات الدستورية في 5 تشرين الثاني 1934 ليكون للمرأة التركية حق التصويت والترشح للانتخابات البرلمانية، فكانت الحصيلة النهائية حصول المرأة على (18) مقعداً برلمانياً في انتخابات عام 1935 من مجموع (444) مقعداً.

تنبع أهمية دراسة موضوع هذا البحث من كونه لم ينل من الاهتمام الكافي في الدراسات الأكاديمية المتخصصة بشؤون المرأة ومشاركتها في السياسة، ومن خلال ما سيوفرهُ البحث من نتائج شاملة في مجال حصولها على حقوقها السياسية مع منتصف عقد الثلاثينات من القرن الماضي.

تهدف الدراسة إلى التعرف على المعوقات الحقيقية التي حالت دون وصول المرأة التركية إلى المكانة المنشودة لها آنذاك في الحياة السياسية، ثم إلى إلقاء الضوء على دور التطورات الحاصلة داخلياً وخارجياً في تفعيل دور المرأة سياسياً فيما بعد.

على وفق ما تقدم قُسمّت هيكلية البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث تناول المبحث الأول: المرأة التركية في المجال الاجتماعي والسياسي بالدولة العثمانية، وعَرضَ المبحث الثاني: دور المرأة في حرب الأستقلال التركية 1919 - 1922، في حين اهتم المبحث الثالث بـ : مراحل تطور حقوق المرأة التركية في العهد الجمهوري.

الكلمات المفتاحية: تركيا، أتاتورك، المرأة، الانتخابات، الحقوق السياسية.

المقدمة:

تميّزت المرأة عبر العصور القديمة والحديثة بمشاركتها الفاعلة في شتى المجالات؛ فلعبت دور الشاعرة والملكة والمحاربة، وما زالت المرأة حتى العصر الحالي تتعب وتكد في سبيل بناء الأسرة ورعاية البيت، حيث يقع على عاتقها كأم مسؤولية تربية الأجيال، وتتحمل كزوجة أمر إدارة البيت، وذلك ما يجعل المهام التي تمارسها المرأة في مجتمعاتنا لا يمكن الاستهانة بها، أو التقليل من شأنها، فالمرأة تُعدُّ جزءاً لا ينفصلُ بأيّ حالٍ من الأحوال من كيان المُجتمع الكُلي، كما أنّها مُكوّن رئيسي للمجتمع، وقد شغلتْ المرأة عبر العصور أدواراً مهمّةً، وكانت فاعلةً ونَشيطةً في تسيير حركة الحياة السياسيّة.

يُنظر إلى مسيرة المرأة التاريخية من خلال الوضع الاجتماعي ودورها التقليدي في الأسرة، ويمكن تقييم ذلك من خلال العادات والتقاليد والقيم الثقافية والمعتقدات الدينية التي جعلت المرأة في ظروف قيدت دورها السياسي، فهناك من يرى بأن المرأة لا تختلف عن الرجل في دورها وقدراتها لكن الذي يختلف هو فقط نوع الجنس، إذ ترى "داويس Davis" بأن الاطفال يبدأون بأخذ أدوارهم حسب الجنس من خلال الواقع الاجتماعي والاختلاف بين الجنسين، إذ يتقاسم الصبيان والبنات أدوارهم بالتضييق الصارم على الأنثى[1].

على الرغم من أختلاف أدوار الرجال والنساء من ثقافة إلى أخرى، إلا أنهُ لايوجد مجتمع تكون المرأة فيه أقوى من الرجل عبر التاريخ، فغالباً ما تكون أدوار الرجال أكثر قيمة ومكافآتهم أكبر في معظم الثقافات تقريباً، وتكون مسؤولية تربية الأطفال وأعمال المنزل من واجب المرأة تقليداً، بينما ينحصر دور الرجل في توفير لقمة العيش ورفاه الأسرة، وبذلك فقد فرض نوع الجنس البيولوجي على المرأة أن تعيش الحياة المفروضة عليها داخل المجال الخاص والعام والناشئ عن الآيديولوجية الأبوية في الأسرة، وهذا الوضع يخلق من المرأة بأن تغلق رغباتها الخاصة وتضع نفسها في الخط الثاني[2]، بسبب العقبات والحدود التي تواجهها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

عند التمعُن في التطور التاريخي لحقوق المرأة التركية عبر التاريخ يتبين بأن الفترة التي سبقت العهد الإسلامي اتخذت المرأة دورها بنشاط في الحياة الاجتماعية في أعمال المنزل والزراعة وتربية الماشية، بل وشاركت في أعمال التجارة إلى جانب مشاركتها في الحروب[3]، وهو ما يعكس عن أهمية دور المرأة التركية عبر التاريخ.

من ناحية أُخرى، فإن المرأة التركية تتمتع بمكانة مهمة في الأساطير التركية، إذ تنسب الأنوثة المقدسة لها من خلال خصائص الأمومة والولادة[4] ، فهناك الكثير من الصور والأمثلة في الأساطير التركية القديمة التي تعكس دورها القوي في المجتمع آنذاك، إذ كان للنساء حقوق متساوية داخل الأسرة من الناحية الدينية، وكان لكل من النساء والرجال آلهة منفصلة حسب الديانة الشامانية Şamanizme التي كانت منتشرة في مناطق سيبيريا وآسيا الوسطى، فالسماء والشمس مصادر الحياة من النساء وقبول الأرض والقمر كرجال، كما كانت آلهة الخير تصور كنساء، فكانت سلامة الشعب وسلطة الدولة تؤمن من خلال النساء والرجال معاً من خلال تقاسم الحقوق والمسؤليات[5]، والجدير بالذكر أن دور المرأة التركية لم يكن بارزاً فقط على مستوى الأساطير كما ذكرنا، إذ كان للمرأة دوراً متميزاً في تاريخ آسيا الوسطى فكان لها مكانة اجتماعية وسياسية فمن المعروف أن الفتاة التركية كان لها حضور في سن مبكرة مع الأولاد في رمي السهام وركوب الخيل، كما كان للمرأة حضوراً في احتفاليات الدولة وأثناء الحروب مع الرجال[6]، وهو ما يعكس شكل كيان المرأة وشخصيتها كمحاربة ودورها المتميز في تاريخ آسيا الوسطى.

ومع مجئ الإسلام لم يختلف وضع المرأة التركية اختلافاً كبيراً، فقد شاركت في نفس النشاطات الاجتماعية والاقتصادية التي كان يمارسها الرجل، إذ كانت المرأة نشطة في الأعمال التجارية، وكان لها دوراً واضحاً كشاعرة ومشاركة في الحروب إلى جانب الرجل الذي يُمثّل المجال العام وتحديد قيمة السلطة السياسية[7]، إذاً فالمرأة كانت مدمجة مع المجال العام إلى جانب الرجل، وخير دليل على دور المرأة التركية هو تأسيس أول منظمة للمجتمع المدني التركي أسستها فاطمة باجي Fatma Bacı في منطقة قيصرية بالنصف الأول من القرن الثالث عشر[8].

المبحث الأول: المرأة التركية في المجال الاجتماعي والسياسي بالدولة العثمانية

خلال العهد العثماني الأول لم يكن هناك تمييز واضح في مكانة المرأة التركية عن السابق؛ لأسباب الثقافة البدوية للذكور والاقتصاد الزراعي لعموم المجتمع، أما في الفترة اللاحقة وتحديداً بفتح القسطنطينية عام 1453 ومروراً بالقرن السادس عشر الميلادي بدأت مكانة المرأة بالتغيير؛ وذلك بظهور ثقافة القصر وتغيير هيكل الأسرة والدولة البيروقراطية في الدولة العثمانية وبروز دور النساء في تلك المرحلة[9]، فكان أن برزت مكانة المرأة في المدن والقصور كما أصبحت جزءاً من المجال الاجتماعي والانتاجي لا سيّما في المناطق الريفية، إذ كانت تركب الخيول وكانت ملزمة بحماية أُسرتها في مواجهة الظروف والمخاطر في تلك المرحلة وعلى الرغم من هذا التغيير في مكانة

المرأة إلا أن دورها كان محدوداً بشكل عام، لكنهُ بدأ بالتغيير شيئاً فشيئاً إذ أشارت الكاتبة البريطانية ماري آستيل Mary Astell 1666 – 1731 بالقول: " إذا كان كل الناس قد ولدوا أحراراً من الولادة، فكيف تولد جميع النساء عبيداً"[10]، وترى أستيل بذلك أن النساء والرجال يخضعون لإرادة غير متناسقة وتعسفية، فضلا عن تلك الدعوات فمع التغيرات الحاصلة في أوروبا نتيجة الثورات التي غيرت من وضع ومكانة المرأة[11]، لا سيّما الثورة الفرنسية عام 1789 التي أفرز ظهور لوائح حقوق المرأةخصوصاً وأن دور المرأة برز في هذه الثورة من خلال كفاحها ومشاركتها بالثورة، لكنهن عندما رأينَ بأن مفهوم المواطنة لم يغير شيئاً من مكانتهن فكان أن أعلنت بعض النساء عن آرائها تجاه حقوق المرأة من أمثال الناشطة السياسية الفرنسية أوليمب دو غوج[12] Olympe de Gouges عن حقوق المرأة عام 1791، وفي عام 1792 أشارت الكاتبة البريطانية ماري وولستونكرافتMary Wollstonecraft 1759 - 1797 بالقول: "إذا كان من الضروري معارضة الحقوق الإلهية للملوك، فيجب معارضة الحقوق الإلهية للأزواج"[13]، وبذلك بدأت رياح التغيير تهب من الغرب باتجاه الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر في وقت كانت الدولة العثمانية في مرحلة الحاجة إلى التحول لا سيّما حينما حمل الشباب العثماني الأفكار الديمقراطية، رغم أن المجتمع العثماني كان لايزال مجتمعاً تهيمن عليه التقاليد الاجتماعية، لكن تلك الدعوات ساهمت في تعزيز دور المرأة تدريجياً رغم أن الدور الأبوي ظل هو المسيطر في المجتمع[14]، فظهرت قضية المرأة التي تطالب بتكافؤ الفرص لا سيّما في التعليم القضية الأكثر أهمية مما ساهم ذلك بتنشيط الحركة النسوية مع القرن التاسع عشر عندما بدأت الحركة تطالب بمساواة المرأة بالرجل في المجالين الاجتماعي وقضايا التعليم وحقوق التصويت وتكافؤ الفرص[15].

ومما تجدر الإشارة إليه أن التعليم كان قبل عهد التنظيمات تعليماً دينيا حراً يبدأ في المنزل على يد مربٍ أو شيخ، يتعلم التلميذ فيه ترتيل أجزاء من القرآن الكريم، والمبادئ الأساسية في الحساب فكان يتعلمها في القرية، كما كان تعلم القراءة والكتابة هو الحد الاقصى للتعليم في القرى، أما في المدن فكان التلاميذ يتلقون العلم في المساجد وكانت مادة التدريس الأساسية هي حفظ القرآن الكريم وتلاوته، إلا أن الحكومة العثمانية لم تكن تنفق على المدرسين أو على الأبنية الخاصة بذلك، بل كانت تعتمد على تبرعات المحسنين الذين أنشأوها وجعلوا لها الأوقاف الخاصة، كما كانت مُرتّبات شيوخ المدارس قليلة ولم يكن هناك نظام للتفتيش، على أسلوب الفقهاء في التعليم أو مراقبته[16].

ومع بدء الحركة الإصلاحية في الدولة العثمانية، اتخذت خطوات مهمة في مجال تعليم المرأة ففي عام 1842 بدأ تعليم الفتيات بافتتاح أول مدرسة إبتدائية للبنات في استانبول لا سيّما في فترة ظهور الأفكار القومية ومسائل الحرية ساهمت في تطور وتحسن وضع المرأة التركية ليس في مجال التعليم فقط بل برز دورها بالظهور في مجالات أُخرى أيضاً مثل الأنخراط في مجال الطب العسكري Askeri Tıbbiye بافتتاح أول لها عام 1862 ومدرسة الصناعة (الفنون) للبنات Sanayi Mektebi عام 1869 ودار المعلمات Darülmuallimat عام 1870 [17]، وبذلك شهدت الولايات

العثمانية تطوراً فكرياً وثقافياً سريعاً نسبياً إذا ما قارناه بتطور الثقافة والتعليم في العهد العثماني الأول، ففي هذا العهد أصبح للدولة العثمانية سياسة تعليمية ذات أهداف، فسنت الأنظمة اللازمة التي استهدفت تنظيم إدارة التعليم في الولايات[18].

والحق يمكن أعتبار المرحلة الدستورية عام 1876 نقطة تحول في مكانة المرأة التركية حينما أصبح التعليم الإبتدائي إلزامياً للفتيات والفتيان بين سن السادسة والعشر سنوات إلا أن التطبيق ظل محدودًا، ومع ذلك كله فقد كانت الدولة العثمانية أيام حكم السلطان عبد الحميد الثاني 1876 – 1909 قد عمدت إلى تأسيس المدارس في أكثر الولايات العثمانية لاستكمال النقص الذي كانت تعانيه تلك المناطق في الميدان التعليمي ولا يخفى علينا أن هذه الخطوة التي أقدمت عليها الدولة وإن جاءت متأخرة فقد اعتبرت قفزة إلى الأمام لأنها أزالت من الأذهان حالة الركود العلمي التي كانت تعانيه قبل استلام السلطان عبد الحميد مقاليد الحكم، ولعل في إشارة السلطان عبد الحميد الثاني إلى أهمية العلم والثقافة في المجتمع أثناء إلقائه خطاب العرش أمام مجلس المبعوثان ما يدل على ذلك: "من واجبنا بالمقابل أن نعير انتباهنا لتثقيف عقول شعوبنا مع تأكدنا بأن الأمم الأوروبية حازت الازدهار الذي تنعم به جراء التعليم، فإننا نتمنى أن يتمكن أبناء رعيتنا، إلى أي طبقة انتموا، من الاستفادة من حسنات العلم، كل حسب استعداداته الخاصة، ومن اجل رؤية الازدهار يعم البلد ومن اجل إسعاد كل مواطنينا من دون تمييز، ونحن نرسخ في أذهانهم تلك الأفكار فإننا أصدرنا مرسوماً بإنشاء مدارس تصبح فيها الثقافة والتربية بالتساوي في متناول الجميع ولإنجاز هذا البرنامج في أقصر مدة ممكنة، فإننا نتمنى أن نزيد نسبة الاعتمادات المخصصة للتعليم العام، إنه من الأهمية بمكان إيجاد مدارس مختلطة في المقاطعات التي يعيش فيها مسيحيون ومسلمون معاً"[19]، ومما جاء في نصوص ومواد القانون الأساسي Kanun Esasisi الذي صدر عام 1876 والمتعلق بالتعليم ما يلي:

1. المادة (15): التعليم حُر، وكل عثماني مرخص له بالتدريس العمومي والخصوصي، بشرط مطابقة القانون.
2. المادة (16): كل المدارس تحت مناظرة الدولة وستعين الوسائل الموافقة لجعل تعلم كل العثمانيين[20].

إلا أن تلك الخطوات لم تكن كافية لتحسين الوضع الاجتماعي للمرأة، إذ بدأ مثقفوا التنظيمات يدركون بأن مسألة المرأة لها أهمية حيوية لتنمية المجتمع وتقدمه وتحديثه، وما إن ظهرت في البداية آراء لبعض المثقفين من أمثال الشاعر أحمد مدحت Ahmet Mithat 1844 – 1912 في معارضة قضية تعدد الزوجات، كما كتب الشاعر والأديب نامق كمال Namık Kemal 1840 – 1888 بوضوح في مقالات دافع فيها عن حقوق المرأة في صحيفتي عِبرة Ibret و تصوير الأفكار Tasvir - Efkâr ثم رافق هؤلاء المثقفين أفكار لآخرين من أمثال عبدالحق حميد Abdülhak Hamit وتوفيق فكرت Tevfik Fikret [21]، وعالم الاجتماع ضياء كوك ألب Ziya Gökalp 1875 – 1924 والصحفي جلال نوري Celal Nuri 1882–1938 الذي تناول موضوع المرأة في كتابه الموسوم بـ نساؤنا Kadınlarımız الذي صدر عام 1915، ومما تجدر

الإشارة إليه أن أهم الجوانب الخاصة بالمرأة والتي تطرقت لها كتابات تلك الفترة هي مسألة الحجاب و زواج الفتاة والحق في الطلاق وتعدد الزوجات وحق المرأة في الميراث والمساواة مع الرجل ودور المرأة ومشاركتها في الحياة العملية فضلاً عن انتقاد وضع المرأة التي لا تتمتع بحقوق متساوية مع الرجل في المجال السياسي[22].

وبذلك فقد ساهمت تلك الأجواء بأن وجدت المرأة التركية مكانها في العديد من المجالات المهنية وبدأت التغيرات تظهر في الهيكل الاجتماعي، ففي عام 1897 بدأت المرأة تعمل كعاملات في المعامل مقابل أجر وبدأت تشكك في مواقفها ضد الرجال من حيث السلطة والمكانة مع بدايات القرن العشرين حينما بدأت بالدفاع عن حقوقهن من خلال تأسيس جمعيات خاصة بذلك، وتنوعت أهداف هذه الجمعيات ونشاطاتها ما بين نشاطات خيرية، وتوعوية، وتثقيفية، كتلك التي أسستها الروائية والناشطة في مجال حقوق المرأة فاطمة علياء توبوز 1862 – 1936 ابنة رجل الدولة والمؤرخ أحمد جودت پاشا Ahmet Cevdet Paşa، والتي عُرفت باسم جمعية معاونة المرأة العثمانيةOsmanlı Kadın Yardım Derneği من أجل دعم عائلات الجنود الذين أصيبوا في الحرب العثمانية اليونانية "حرب الثلاثين يوماً" عام 1897، بينما قامت أختها أمينة سمية Emine Semiye 1864 – 1944 بتأسيس جمعية شفقة النساء Şefkat-i Nisvan Cemiyeti في سالونيك عام 1898[23]، وتم تأسيس مؤسسة أخرى في ذات المكان عام 1907 باسم الجمعية الخيرية النسائية Kadınlar Hayır Derneği، فضلاً عن جمعيات أخرى تأسست في أماكن مختلفة مثل الجمعية الإسلامية لتوظيف النساء Kadınların istihdam için İslam Toplumu وجمعية سيدات الهلال الأحمر Kızılay Kadın Derneği عام 1913 وجمعية الدفاع عن حقوق النساء العثمانية "Osmanlı Müdafaa-i Hukuk-ı Nisvan Cemiyeti التي أسستها أوليا مولان Ulviye Mevlan التي تولت إصدار مجلة خاصة بها بأسم عالم النساء Kadınlar Dünyası خلال المدة 1913 – 1921 [24]، وبالتالي فقد هذا ساهم النشاط في انخراط أول إمرأة في صفوف الأحزاب السياسية باشتراك أمينة سمية في صفوف جمعية الأتحاد والترقي عام 1914 [25]، فضلاً عما تقدم فقد سبق وإن صدرت أول صحيفة نسوية كتابها وأصحابها كانوا من النساء وهي صحيفة شكوفة زار Şüküfezar عام 1886 ثم أعقبها صدور صحيفة المرأة الخاصة Hanmlara Mahsus Gazete عام 1895 [26]، الأمر الذي يعكس تطور واضح في مكانة المرأة التركية لا سيّما بعد انخراطها في الحياة السياسية.

ومع بدأ المرحلة الدستورية الثانية 1908 - 1912 وإعلان الحريات، يُلاحظ بأن التطورات الفكرية والسياسية الحاصلة في مجال حقوق المرأة قد أكتسبت زخماً في معظم المجالات، إذ بدأ عدد الجمعيات النسوية تأخذ بالزيادة وبسرعة رغم أن تلك الجمعيات أكثرها كانت خيرية بالأصل[27]، والقليل منها كانت تناصر مسألة حقوق المرأة، ويأتي ذلك بسبب أحكام التقييد للتشريع بتأسيس الجمعيات، على وفق قانون الجمعيات الصادر عام 1909 ووفقاً للمادة رقم (120) من القانون حُكماً مفاده: "إن تكوين الجمعيات السياسية مستوفية وبذلك فتأسيس الجمعيات التي أُنشئت للدفاع عن حقوق المرأة غير قانونية"[28]، وعلى الرغم ذلك فقد تأسست البعض من تلك الجمعيات

من دون موافقة قانونية، كون أغلبها كانت جمعيات خيرية بالأساس إذ رافق تأسيسها بدأ الحروب مثل حرب البلقان 1913 والحرب العالمية الأولى 1914 – 1918[29].

المبحث الثاني: دور المرأة في حرب الأستقلال التركية 1919 - 1922

كانت للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحروب المتكررة التي مرت بها الدولة العثمانية، أثرها على أوضاع المرأة آنذاك، فالحاجة دعتهن إلى القيام ببعض النشاطات الاجتماعية والإنسانية، فبادرن إلى تشكيل الجمعيات الخيرية لأغراض إنسانية وتقديم الدعم للعوائل المحتاجة ورعاية دور الايتام وغيرها من النشاطات، ولاسيّما في المدن العثمانية الكبيرة واستمرت المرأة التركية تمارس دورها هذا حتى نهاية الحرب العالمية الأولى[30].

أما حالة المرأة التركية الثقافية آنذاك، فلم تكن بالمستوى المطلوب إذ لم تحظَ بنصيبها من التعلم أو الحصول على فرص العمل أو حق الأشتراك في الأعمال العامة أو الأختلاط بالرجال في الأماكن العامة باستثناء البعض من نساء العوائل المترفة في المدن الكبيرة، وهذا ما دفع دعاة التغيير المتأثرين بالغرب على توجيه النقد إلى وضع المرأة آنذاك، ومع إصدار السلطان عبدالمجيد الأول 1839 – 1861 مرسوم خط شريف كولخانة Gülhane في 3 تشرين الأول 1839 أثرها نوعاً ما على الوضع الاجتماعي للمرأة، فكان نصيبها من ذلك المرسوم حرية الأختيار في مسائل الزواج وفتح أبواب التعليم أمام الفتيات أنسجاماً مع التوجه الغربي، أما في عهد السلطان عبد العزيز 1861 – 1876 فكان وضع المرأة صورة لما عليها في السابق، في حين أصبح وضع المرأة في عهد السلطان عبدالحميد الثاني 1876 – 1909 يتحول شيئاً فشيئاً نحو الأفضل على الرغم من ذلك التحول شمل بالأساس نساء العوائل الغنية فقط وخاصة زوجات الباشوات ممن حصلن على بعض الحقوق كالتعليم عن طريق المربيات الأوروبيات، والدخول في بعض المدارس الغربية، فكانت نتيجة ذلك أن تعلمن بعض اللغات الأجنبية ويتابعن تطور العلوم والآداب فظهرت نساء شاعرات لهن دواوين ودراسات مطبوعة وآراء في الاجتماع والسياسة من أمثال فتنت خانم Fitnet Hanım والشاعرة نيكار خانم Nigar Hanım وصرن من دعاة التغيير وممن يوجهن النقد لبعض حالات التخلف التي تعيشها المرأة التركية في أنحاء الدولة العثمانية لاسيّما في المناطق النائية والبعيدة عن مراكز المدن التي كان نصيبها الجهل والحرمان من التعليم[31].

أما بالنسبة إلى وضع المرأة من الطبقة الوسطى، فلم تكن لهن من الثقافة، فكانت المرأة القروية لا تقرأ ولا تكتب، ولكنها وعلى الرغم من ذلك كانت تهيمن على الأسرة وتديرها على أتم وجه وفي ذلك يشير الكاتب الفرنسي باول غينتزون Pul Gentzon في كتابه عن حركة مصطفى كمال أتاتورك والمطبوع عام 1929 مُشيراً بأن هذه الصفة كانت موجودة في نسل النساء التركيات بآسيا الوسطى وأنها انتقلت إليهن إذ كانت المرأة التركية تتميز بحرية إدارة الأسرة بغض النظر عن كونها متعلمة أو غير متعلمة[32]، ومما لاشك فيه أن البعض من دعاة التغيير ممن تأثروا بالثقافة الغربية كان لهم الأثر الكبير في تغيير واقع المرأة التركية من أمثال ضياء كوك ألب، إذ كانت

مناداتهم بضرورة تحرير المرأة من العادات والتقاليد المرتبطة بالدين وضرورة الانتقال بها إلى المكانة الاجتماعية التي تتمتع بها المرأة في الغرب[33].

ومع مجئ جماعة الاتحاد والترقي إلى سدة الحكم بعد إقصاء السلطان عبدالحميد الثاني عام 1909 وإعلانهم الدستور، ومن ثم إصدار مرسوم بأسم "قانون الأسرة" عام 1917 والذي نص على حق المرأة في الطلاق في حال سوء أخلاق الزوج أو سعيهُ للزواج من إمرأة ثانية، لكن من دون أن يمنع قضية تعدد الزوجات[34]، ورغم ذلك إلا أنه لا يمكن القول بأن المرأة التركية قد حصلت بذلك على حقوقها الكاملة، بل ظلت على حالتها السابقة لا سيّما وأن هذا القانون تم إلغاؤه من قبل العناصر المحافظة بالدولة في عام 1918[35].

أما بخصوص تأثير الحرب العالمية الأولى على وضع المرأة التركية، فقد تحولت المرأة ولاسيّما في الأناضول من الطبقات الوسطى الفقيرة من حال الخمول إلى الجدية والنشاط، ويرجع ذلك إلى الفراغ الذي تركهُ التحاق الرجال بجبهات القتال، إذ لم يبقَ سوى الشيوخ والأطفال في المدن، فانبرت المرأة التركية لتحمل أعباء تلك الظروف الصعبة، فقامت بكل ما كان يقوم به الرجال من أعمال لإدارة شؤون أسرتها مما أكسبها ذلك الخبرة والمهارة في العمل مع حفاظها على تقاليدها الموروثة، فكانت استجابتها لتلك الظروف انتقالة من الحالة التي كانت عليها في السابق إلى حالة اكتساب الخبرات وتحمل مسؤولية الأسرة كاملة وبالتالي قيادة المجتمع، كما أصبحت إمكاناتها تلك بمثابة أساس قوي وتهيئة لما ينتظرها من أيام أكثر صعوبة ستواجهها إبان حرب الأستقلال التي لم تكن أقل صعوبة من ظروف الحرب العالمية الأولى[36].

بعد أن استكملت قوات الحلفاء الحرب العالمية الأولى واحتلالها لمعظم أرجاء الدولة العثمانية، ساد البلاد أوضاع متأزمة، إذ سُحق الجيش العثماني في معظم الجبهات ووقعت هدنة مودرس في 30 تشرين الأول 1918 بشروط قاسية[37]، بل أن الحلفاء لم تأخذ بنظر الاعتبار أحترام شروط الهدنة التي فرضوها على الدولة العثمانية، فأذنوا لجيوشهم أحتلال الولايات والمدن والقصبات العثمانية التي تثير القلق – من وجهة نظرهم – وفقاً للمادة السابعة من بنود الهدنة التي أشارت إلى حق الحلفاء في احتلال أية مواقع ستراتيجية في حال قيام أي وضع من شأنه تعريض أمن الحلفاء للخطر، وعلى وفق ذلك أطلقوا اليد لضباطهم و وكلائهم للعمل في كل مكان[38]، بحيث لم يتبقَ منها منطقة محتلة سوى بقعة في وسط الأناضول التي عُدت موطن الأتراك الأصلي[39]، وبذلك أنهى الحلفاء عملية تمزيق الدولة العثمانية.

وفي تلك الظروف برزت إلى الوجود العشرات من الأحزاب والجمعيات السياسية[40]، التي نادت بتحرير البلاد من سيطرت الأحتلال والتي دخلت في مظلة المؤتمر الوطني Milli Kongres الذي دعا إلى الأتحاد للدفاع عن البلاد والدعوة إلى استقلال البلاد[41]، وبذلك بدأت حرب الأستقلال التركية 1919 – 1922.

ومع نشوب حرب الأستقلال التركية، برز دور المرأة التركية في تأسيس الجمعيات النسوية، فمع قيام مصطفى كمال بجولات في بعض الولايات التركية بهدف تجميع القوى الوطنية للدفاع عن البلاد ضد المحتلين كان قد عُقد المؤتمر الوطني في 23 تموز 1919 في ولاية أرضروم شاركت فيه (16) منظمة نسوية من بين (51) منظمة

مشاركة في المؤتمر[42]، وفيما بعد عُقد مؤتمر سيواس في 4 أيلول من نفس العام وعلى إثر ذلك تم تأسيس الجمعية النسوية للدفاع عن بلاد الأناضول Anadolu Kadınlar Mudafa-i Cemiyet في 8 كانون الأول 1919 بولاية سيواس وتكونت لجنة قيادة الجمعية من (16) إمرأة تحت رئاسة مَلك خانم Melek Hanım زوجة رشيد باشا Raşid Paşaوالي سيواس وتعيين شفيقة كمال Shafiqa Kamal نائبة لها[43]، وتأسست الجمعية بنظام داخلي على وفق:

1. العمل على تقوية روابط التضامن المشترك بين المسلمين والمسلمات وعدم تجزئة وحدة الوطن.
2. الدعوة إلى فتح فروع أخرى للجمعية في ولايات الأناضول كافة.
3. إقامة تعاون مشترك بين الفروع والهيئات التمثيلية التي يقودها مصطفى كمال.
4. إخبار جميع فروع الجمعيات النسوية ببعضها وعن أماكن تأسيسها مع بيان عدد المنتميات فيها ونوعية النشاطات التي تقوم بها[44].

وفي ضوء تأسيس الجمعية النسوية للدفاع عن بلاد الأناضول بولاية سيواس أرسل مصطفى كمال تعميماً إلى جمعيات الدفاع عن حقوق الأناضول والروميلي Anadolu ve Rumeli Müdafa-i Hukuk Cemiyeti بأنقرة أبلغها بضرورة فتح فروع للجمعيات النسوية في جميع الولايات والأقضية التركية كافة على غرار ما تم تأسيسه بولاية سيواس والاستفادة من تجربتها[45].

وبناءً على توصيات مصطفى كمال تم أفتتاح فروع للجمعية المذكورة في ولايات عدة مثل أماسيا، بوردور، أرزنجان، أرضروم، كانغال، نيغدة، بنار حصار، بولو، كنار وقيصري التي ترأس فرعها سيدة خانم Seyide Hanım ، وبدأت المخاطبات الرسمية بين فروع هذه الجمعيات وبين الهيئة التمثيلية التي تبنت قيادة حركة النضال السياسي والعسكري، ومن تلك المخاطبات ورداً على رسالة كان قد بعثها مصطفى كمال إلى الجمعية النسوية للدفاع عن بلاد الأناضول بولاية سيواس في 6 شباط 1920 يُعلمها بتشكيل فروع للجمعية في الولايات التسعة – المذكورة – فكان أن ردت مَلك خانم ببرقية جوابية إلى مصطفى كمال في 20 شباط من نفس العام أعربت فيها عن سرورها بتأسيس تلك الفروع ونشاط العمل النسوي لا سيّما في ولاية قيصري[46].

ومع أزدياد حدة المعارك أخذت فروع الجمعيات بتنظيم نشاطاتها وفق رقعتها الجغرافية، ففي أنقرة تحملت الناشطات أعباء إدارة بعض المعامل وسد الفراغ الذي أحدثهُ التحاق الرجال بجبهات القتال بهدف زيادة الإنتاج وتقديم نتاج أعمالهن إلى المقاتلين ومساعدة عوائلهم[47]، كما أن العديد منهن كُن يُذهبن صباح كل يوم إلى معمل إنتاج الأسلحة والذخيرة الكائن خلف محطة قطار أنقرة "الطوب خانة" Tophane والعمل لإعداد مايحتاجه الجنود من الذخيرة ولا يعودون إلى بيوتهن إلا في ظلام الليل، كما كانت العديد من النساء يشاركن في الخطوط الخلفية لصفوف المقاتلين والقيام بتأمين الاتصالات السلكية واللاسلكية بين مختلف القطعات المقاتلة والقيادة العامة، فضلاً عن إقدامهن بقيادة العجلات التي كانت تحمل الذخيرة والمؤن ونقلها إلى ساحات القتال[48]، كما كُنَ يُقدِمْنَ على طهي الطعام للمقاتلين والعمل على الآلات الطابعة وإدارة محطات القطار، فضلاً عن القيام بجمع التبرعات وتجهيز الألبسة اللازمة للمقاتلين[49]، إلى جانب

القيام برعاية الأطفال الأيتام لا سيّما ممن فقدوا آبائهم أثناء الحرب وتقديم العون للنساء الأرامل ومحاولة إيجاد فرص عمل لهن لإدارة أُسرهنَ[50].

أما على المستوى الجماهيري فاستناداً إلى التوجيهات الواردة من قيادات الفروع النسوية، قررت الجمعية النسوية بولاية كستموني بعقد الاجتماعات بهدف تنظيم المظاهرات مما أدى إلى خروج الجماهير النسوية إلى الشوارع بنحو ثلاثة آلاف متظاهرة منددين الاحتلال الأجنبي للمدن التركية بعد التوقيع على هدنة مودرس وعدّوا ذلك انتهاكاً وإهانة للشعب التركي، وبهدف إيصال أصواتهن إلى العالم عمدت الجمعيات النسوية إلى عقد اجتماعات أخرى في 15 كانون الثاني 1920 لا سيّما في الولايات المحتلة[51]، وبعثن ببرقيات باسم الشعب التركي مستنكرين فيها تصريحات رئيس الوزراء البريطاني ديفيد لويد جورج David Lloyd George 1916 – 1922 حول وضع استنانبول والمضائق التركية تحت سيطرت دول الحلفاء، كما أرسلن برقيات أخرى إلى ممثل إيطاليا بولاية أنطاكية لإيصالها إلى ملكتي إيطاليا وبريطانيا وإلى زوجتي الرئيسين الأمريكي توماس وودرو ولسن Thmas Woodrow Wilson 1913 – 1921 والرئيس الفرنسي الكسندر ميلراند 1920 Alexandre Millerand – 1924 [52]، طالبن فيها بتدخلهن بإنهاء أحتلال الأراضي التركية، ومؤكدين الاحتجاج على القرار التعسفي لقوات الاحتلال والقاضي بإعدام كل شخص يحمل مسدساً بدون استجواب قضائي، والقرار القاضي بإعدام شخصين من السكان في المناطق المحتلة واختيارهما عشوائياً في حال تعرض أحد من جنودهم للأذى أو الموت[53].

فضلاً عما تقدم ففي 19 أيار 1919 شهدت ولاية استانبول خروج تظاهرات عارمة في مناطق سلطان أحمد واسكودار وفاتح حضرها نحو (200) ألف متظاهر وأُلقيت فيها الخطب السياسية من قبل نساء اشتهرن بدورهن من أمثال خالدة أديب Halide Edip 1884 – 1964 التي تميزت بإلقاء قصائدها المؤثرة ومرافقتها للقادة العسكريين فضلاً عن نساء أخرى من أمثال نقية غون Nekye gon وصباحات Sabahat وآلا نور Ala Noor وناجية Naciye وشكوفة نهال Şekofe Nihal ومناور صائمة Münevver Saime بالتعاون مع دار الفنون Darülfünunu وجمعية المرأة العصرية Asri Kadınlar Cemiyeti ، كما قام منظموا الاحتجاجات بمسيرات في ولاية اسكودار في 20 أيار من نفس العام وفي كاديكوي في 22 أيار من نفس العام برعاية خالدة أديب ومناور صائمة وصباحات وناجية[54].

فضلاً عما تقدم ففي ولاية كهرمان ماراش التي تعرضت لأحتلال القوات الفرنسية في 30 تشرين الأول 1919 برز دور المرأة التركية بقيامها بنقل الأسلحة وتوزيعها على المتطوعين لمقاتلة الفرنسيين وتشكيل وحدات تدريبية لتعليم المتطوعات على استخدام السلاح، والعمل على مساندة الحركة النسوية في ولاية قيصري بتنظيم المظاهرات الحاشدة ضد الاحتلال، الأمر الذي ساهم في توسيع رقعة المظاهرات في عموم المدن التركية[55].

وفي مناطق الأناضول فقد تم تنظيم (150) أجتماعاً في (76) مكاناً مختلفاً في الأشهر التي تلت أحتلال اليونانيين لأزمير، وكانت المرأة التركية تحتل مكانة الصدارة من بين المنظمين والمشاركين والمتحدثين، ومع دعوات مصطفى كمال بمشاركة المرأة

في النضال في مناطق الأناضول أزدادت التجمعات التي كانت تقودها المرأة التركية ولا سيّما من الشخصيات المتعلمات[56].

كما أقدمت البعض من النساء بقيادة فرق من المتطوعات من أمثال عائشة خانم Ayşe Hanım التي شاركت في حرب الاستقلال لتحرير ولاية أفيون وكارا حصار في غرب الأناضول، وفي ذلك يصف المؤرخ التركي شوكت ثريا المرأة التركية بـ "أسطورة التحمل" تلك التي كانت تبذل المستحيل من أجل تحرير بلادها حينما كانت تقوم بنقل قطع السلاح والمؤن عبر الوديان والجبال لإيصالها إلى أيدي المقاتلين ومؤسسين بذلك وحدات تموين الجيش[57]، فضلاً عن القيام بمهام تضميد الجرحى لا سيما من قبل بعض الفتيات المتطوعات من مدارس أنقرة وأضنة حينما قامت بعض الناشطات من دار المعلمات ومؤسسات أخرى بتنظيم عملية التطوع للقيام بتلك المهام[58].

وفي صدد المشاركة الفعلية للمرأة التركية في جبهات القتال، كان لها دور واضح في ذلك إذ أقدمت البعض من الفلاحات وبعض زوجات الضباط ممن تطوعن للمشاركة في جبهات القتال فبرزت أسماء لبعض النساء على سبيل المثال لا الحصر فاطمة أونباشي Fatma Onbaşı وقره فاطمة Kara Fatma وأليفجيك Elifçik وفاطمة سهير Fatma Seher وطيار رحمية Tayyar Rahmiye وخديجة خاتون Hatice Hatun وغورديسلي مقبولة Gördesli Makbule وحليمة آبلة Halime Abla ويمينة واردرلي Yemine Vardarlı وعديلة أونباشي Adile Onbaşı وسلطان أنا Sultan Ana وشكرية Şükrüye وحفيظة Hafıza وأوموخان Ümmühan [59]، فضلاً عن أمينة خاتون Emine Hatun التي كانت تحمل رتبة يوزباشي (نقيب) وتقود الفرق النسوية المقاتلة ممن شاركن في الهجوم الأخير على القوات اليونانية في معركة دوملوبينار Dumlupınar التي دارت رحاها بين الفترة ما بين 26 – 30 آب 1922 أنتهت بانتصار قوات الثوار الأتراك وإخراج القوات اليونانية من إزمير في 9 أيلول من نفس العام[60].

وفي تقييمٍ لدور المرأة التركية في حرب الأستقلال التركية فعلى الرغم مما قدمتهُ من تضحيات في تلك الحرب، لايزال هناك الكثير ممن ينظر إلى المرأة من زاوية ضيقة حول أختلاطها وتعليمها ولباسها ومشاركتها في السياسة، ومهملين بذلك الدور الذي لعبتهُ المرأة التركية في حرب الأستقلال التركية ورافضين عد المرأة جزءاً من المجتمع وحصولها على حقوقها السياسية، لكن هذا لا يعني بأنه لم يكن هناك البعض من الشخصيات التركية من الرجال ممن دافع عن حق المرأة التركية في التصويت والانتخاب في العهد الجمهوري - كما سنلاحظ -.

المبحث الثالث: مراحل تطور حقوق المرأة التركية في العهد الجمهوري

يُعد ظهور شخصية مصطفى كمال أتاتورك على مسرح التاريخ الحديث لتركيا نقطة أنطلاق وتغيير في المسار التاريخي لتركيا بعد أن تمكن من الانتصار في حرب

الأستقلال التركية وإخراج قوات الأحتلال الأجنبي من البلاد، ومن ثم تأسيس دولة قومية مستقلة وذات سيادة داخل حدود الدولة الوطنية.

كان الهدف الثاني لمصطفى كمال هو رفع المجتمع التركي إلى مستوى الحضارة المعاصرة في الغرب الأوروبي، وهذا يعني تعافي المجتمع من ظلام العصور الوسطى واكتساب انجازات الغرب التي كانت حصيلة عصر النهضة والتنوير الأوروبي، وتطلب هذا الأمر السعي بالمجتمع التركي لتحديد هويته القومية وتكاملها مع الثقافة والحضارة الغربية على أساس المواطنة، ويستند هذا الرأي على أساس التغييرات الجذرية المعروفة بأسم "ثورات أتاتورك Atatürk devrimleri" والتي شملت جميع مجالات الحياة من تعليم وأقتصاد وقانون وسياسة واجتماع والسعي للعمل وفق رؤية متطلبات العقل والعلم، وكانت المرأة ضمن هذه الخطوات التي لم تكن وليدة إعلان تأسيس الجمهورية التركية في 29 تشرين الأول 1923 ، وإنما ترجع بجذورها لسنوات قبل ذلك، إذ أن أتاتورك في محادثة مع بعض زملائه في طريقه من دياربكر إلى بدليس ذكر جملة من النقاط المتعلقة بشأن المرأة التركية وكان من بين أهم تلك الملاحظات التي دونها في مذكراته التي ترجع لمساء يوم 22 تشرين الثاني 1916 مبيناً فيها النقاط التالية:

أولاً: ضرورة تنظيم الحياة المجتمعية من خلال إزالة الحجاب.

ثانياً: إعطاء حرية المرأة[61].

وبحديثٍ آخر في 6 تموز 1918 أشار أتاتورك بقوله: "دعونا نتحلى بالشجاعة في مشكلة المرأة، دعونا نتوقف عن الشك، دعوهم يزينون عقولهم بالعلوم والتقنيات"[62]، وبذلك يمكن الوصول لنتيجة مفادها أن أتاتورك من خلال طرح أفكاره كان يرغب في أن يمنح الحرية الفردية للمرأة التركية وأن تكون على حقوق متساوية مع الرجل في ظل المجتمع التركي لتتمكن من القيام بالدور النشط في ظل المجتمع، إذ أشار في خطابه بمدينة إزمير في 31 كانون الثاني 1923 بالقول: "إذا كان المجتمع راضياً، فلن يضعف أحد الجنسين بمقدار النصف، العلم والعمل ضروري لمجتمعنا، يجب أن يحصل كل من الرجال والنساء على قدم المساواة ... ستحصل نساءنا على المعرفة والعلم وسيخضع الرجال ... مجتمع المرأة سوف يساعد ويدعم عن طريق المشي مع الرجال في حياتهم"[63]، وفي خطاب آخر أثنى أتاتورك بقدرات المرأة التركية في مساندة الرجل إذ أشار في خطاب له بمدينة قونيا في 21 آذار 1923 قوله:: "لا يمكن لأي إمرأة في العالم أن تقول إنني عملت أكثر من إمرأة الأناضول، لقد قادت الأناضولية البلاد إلى الخلاص والنصر في وقت كانت صدور رجالنا مصوبةً إليهم حِراب الغزاة، في ذلك الوقت كانت نساؤنا تحمل متطلبات الجيش وتقاتل إلى جانب الرجال، نساءُ الأناضول مقدسات من خلال تضحياتهن، دعونا نعرف تلك النساء مع الأمتنان لهم إلى الأبد"[64]، وظل أتاتورك يدعوا في خطاباته إلى أهمية دور المرأة التركية في المجتمع فكان أن أشار في خطاب

له بمدينة قستموني في 30 آب 1925 قوله: "في السنوات الماضية لم تحاول أمتنا السير على مسارات الأبتكار ومحاولة التغيير الاجتماعي، والمجتمع يتكون من أمة فيها نوعين من الأجناس يطلق عليهم الرجال والنساء، هل من الممكن أن يتقدم جنس واحد من المجتمع وأن يترك الجنس الآخر ؟ هل من الممكن أن يحظى جنس واحد بشرف الصعود؟ وهل من الممكن أن يتقدم نصف المجتمع والنصف الآخر من المجتمع يبقى مقيداً بالسلاسل؟"[65]، وتماشياً مع توجهات أتاتورك في تغيير وضع المرأة التركية أتخذ جملة من الخطوات في مسار إعطائها حقوقها ومساواتها بالرجل على وفق مراحل:

أولاً: مرحلة تعليم المرأة

في البداية حاول أتاتورك إعطاء المرأة الحق في التعليم المتساوي مع الرجال، وتوفير فرصة التعليم بموجب قانون توحيد الدراسة Tevhid Tedrisat الصادر في 3 آذار 1924 من خلال غلق المدارس الدينية السابقة وتوفير التعليم الحديث العلماني للوعي بالأمة، والعمل على ربط تلك المدارس بوزارة التربية الوطنية، ومضيفاً بأن التعليم الابتدائي سيكون إلزامياً للجميع وسوف يتم إنهاء النظام التعليمي القائم على العقائد الدينية، وسوف يتم وضع مناهج دراسية وفقاً لذلك لتوعية النساء بأنهن أحرار[66]، لكن هذه المسألة قد تحتاج إلى ما لا يقل عن ثلاث سنوات لتوفير المعلومات وتجهيز المدارس الحضرية والقروية لضمان تقديم التعليم الأساسي على وجه الخصوص[67].

ثانياً: مرحلة منح المرأة الحقوق المدنية

وفقاً لأحكام القانون المرقم بـ (743) والصادر في 17 شباط 1926 أعتمدت تركيا القانون المدني Medenî Kanun على أساس القانون المدني السويسري الذي دخل حيز التنفيذ بعد ذلك بستة أشهر وتضمن هذا القانون جملة من التشريعات الخاصة بوضع المرأة التركية وكان من أهمها هي:

1. يُحظَر زواج الرجل بأكثر من إمرأة.
2. يجب إبرام عقد الزواج بحضور شهود وبموافقة مسؤول حكومي، على الرغم من أنها ليست ملزمة قانوناً، إلا أن ذلك للذين يرغبون في الزواج بعقد ديني.
3. يحظر الزواج بإدخال حدود السن للنساء والرجال.
4. يُحظَر الزواج القسري.
5. تمنح المرأة حقوقاً متساوية مع الرجل بالطلاق، وسيتم أتخاذ قرار واحد من الأطراف في نهاية الدعوى.
6. وفقاً للأحكام يتم ضمان حقوق المرأة والأطفال في حالة الطلاق.
7. ضمان الحقوق الاقتصادية للمرأة أثناء الزواج.
8. المساواة بين المرأة والرجل في حقوق الميراث.
9. حق المرأة في حضانة الأطفال.

10. حق المرأة في الحصول على جميع الألتزامات على قدم المساواة مع الرجل[68].

وبأعتماد المواد التي جاءت في القانون المدني تم تحرير المرأة من القيود الاجتماعية وأصبحت على قدم المساواة مع الرجل أمام القانون، إلا أن ذلك لا يعني حصول المرأة التركية على كافة حقوقها ففرض قانون حظر الحجاب بحد ذاته هو انتهاك لحقوقها، فضلاً ذلك فهي لم تمنح حقوقها السياسية إلا فيما بعد.

ثالثاً: مرحلة حصول المرأة على الحقوق السياسية

مع بداية عقد العشرينات من القرن المنصرم بدأت الدراسات الفكرية والقانونية تظهر حول حقوق المرأة السياسية، ومع إعلان النظام الجمهوري بتركيا عام 1923 جرت مناقشات عدة حول إذا ما مُنحت المرأة التركية حق التصويت في الانتخابات العامة من أجل تحديد عدد النواب الذين سيتم انتخابهم وذلك خلال الاجتماعات التي عقدت في مجلس الأمة التركي الكبير فكان أن قدم حلمي بك Hilmi Bey نائب تونالي أقتراحاته بشأن إدراج أعداد النساء ضمن الأعداد التي يتم بموجبها تحديد عدد النواب في البرلمان، لكن الأقتراح لاقى رد فعل قوي رافض بإدراج المرأة في ذلك الأمر[69]، الذي نتج عنهُ مغادرة رئيس البرلمان للجلسة فكان أن تم سحب المقترح بعدما رفض معظم النواب ذلك[70]، ولا يكون عجباً فيما إذا جاءت المفاجئة الأخرى بأن مشروع الدستور الذي تم إعدادهُ عام 1924 بأنهُ لم يُشير إلى حقوق المرأة السياسية[71].

ومع قرار إلغاء الخلافة في 3 آذار 1924 التي رافقتها عمليات إلغاء المؤسسات والآليات الدينية تمهيداً لتنفيذ علمنة الدولة والمجتمع، كانت نقطة التحول في مسيرة المرأة التركية بأعتماد القانون المدني لعام 1926 – كما أسلفنا - والذي بدوره كانت خطوة نحو علمنة الأسرة من جوانب كثيرة، فالقوانين تلك ساهمت في تغيير نمط حياة المرأة من خلال فسح المجال العام لها للخروج والعمل خارج المنزل، لكن على الرغم من ذلك لم تتح الفرصة للمرأة لتأسيس الأحزاب السياسية ولم يفسح لها المجال لتدخل معترك الحياة السياسية[72]، لكن الظروف ساهمت بأن تصبح بعض النساء دُعاة تعمل على التشكيك في الثقافة القائمة والهيكل الاجتماعي والسياسي وأصبحن فيما بعد الدعامة الأساسية للقيام بتطوير الوعي النقدي لوضع المرأة التركية[73].

ومما تجدر الإشارة إليه أن تأسس حزب سياسي نسائي قبل أن يتأسس حزب الشعب الجمهوري Cumhuriyet Halk Partisi "CHP" بنحو ثلاثة أشهر تقريباً، حينما تأسس حزب الشعب النسوي Kadınlar Halk Fırkası في 16 حزيران 1923، من قبل الناشطة نزيهة محيي الدين[74] Nezihe Muhittin 1889 – 1958 ، التي طالبت بفسح المجال للمرأة التركية لتأخذ فرصتها في المشاركة السياسية لبناء البلد إذ أشارت بقولها: "على المرأة التركية أن تشارك في ولادة بلدها، نحن المرأة التركية يجب أن نأخذ المكانة التي نستحقها في الحياة الاجتماعية والسياسية، إن تفاننا وخدماتنا في حرب التحرير تعطينا هذا الحق"[75]، لكن الذي حصل وبسبب الوضع السياسي لم يتم الاعتراف بحزب الشعب النسوي رسمياً من قبل الدولة التركية الحديثة، وأسست نزيهة بعد ذلك اتحاد المرأة التركية Türk Kadınlar Birliği ، الذي استمر في الضغط من أجل تحقيق المساواة السياسية بين الجنسين، والجدير بالذكر أن نزيهة محي الدين كانت

تهدف إلى رفع مستوى المرأة التركية إلى مستوىً عالٍ من خلال النهوض بها في المجالات الفكرية والاجتماعية والسياسية، وفي عام 1924، قامت نزيهة محيي الدين بتأسيس مجلة طريق المرأة التركية Türk Kadın Yolu ، التي أصدرت 18 إصدارًا، وكان محتوى المجلة يُركز بشكل خاص على مطالب المرأة السياسية، على الرغم من حقيقة أن حقوق المرأة السياسية لم يتم الاعتراف بها، وكان قد قرر اتحاد المرأة التركية عام 1927 الترويج لمرشح نسوي من الذكور لمناصرة حقوقها في البرلمان، لكنه لم ينجح فتم ترشيح نزيهة محيي الدين من قِبَل الأتحاد المذكور لمنصب نائب الرئيس، وكان الهدف من ذلك هو التأثير على مجلس الأمة التركي الكبير للحصول على حقوق المرأة التركية في التصويت من خلال طرح القضية على جدول الأعمال خلال الانتخابات، ومع ذلك فقد رفض حزب الشعب الجمهوري الحاكم آنذاك ترشيحها، وجاء وفقاً لبعض المصادر أن حركة الشيخ سعيد بيران عام 1925 أصبحت عذرًا لتجاهل المطالب السياسية للمرأة[76].

ومع بداية عقد الثلاثينات من القرن العشرين بدت الأجواء مناسبة كي تحصل المرأة التركية على حق التصويت والانتخابات البلدية بعد أن تم تعليمها وتغيير ألبستها ومنحها الحقوق المدنية، إذ حان الوقت لمنحها حقوقاً سياسية بموجب القانون البلدي الذي صدر في 3 نيسان 1930 والذي أُعتمد باجماع (198) نائباً في البرلمان من مجموع (315) [77]، وبذلك سمح لأول مرة للمرأة في حق المشاركة بالانتخابات البلدية كناخبة فكان حينها أن حصلت المرأة على حقها في الانتخاب والترشح على منصب "العمدة" للمرة الأولى في 26 تشرين الأول 1933 [78]، وتمكنت كول أسين Gül Esin من أن تكون أول عمدة في مدينة آيدن، وفيما بعد حدث تطور آخر في منح المرأة لحقوق سياسية ففي 5 كانون الأول 1934 أدلى رئيس الوزراء التركي عصمت إينونو İsmet İnönü 1925- 1937 بكلمتهِ في مجلس الأمة التركي الكبير بحق المرأة في التصويت والانتخاب قائلاً: " نحن لا نعتقد أن هذا الحق يُمنح للمرأة التركية كبركة، في الوقت الذي تعرض البلاد للغزو، بدأت المرأة التركية باستخراج الطعام من التربة السوداء في الحقل لحماية البلاد وإطعام المجتمع...[79].

وفيما بعد فقد صَوَّتَ مجلس الأمة التركي الكبير بإجراء تعديل دستوري في 5 تشرين الثاني 1934 في حق المرأة التركية بالتصويت وانتخابها في الانتخابات العامة[80]، فكانت النتيجة أن فازت (17) إمرأة تركية في الانتخابات العامة التي جرت في 8 شباط 1935، ومع تفرّغ بعض المقاعد داخل البرلمان في عام 1936 ارتفع عدد السيدات في البرلمان إلى (18) إمرأة بعد أن دخلت البرلمان هاتيج جوشكون[81] Hatice Coşkun ، وبذلك حصلت المرأة التركية على حقوقها السياسية في التصويت والانتخاب أسوة بالرجال بعد نضالٍ ودعوات أمتدت لسنوات عديدة، إلا أن الفضل الأكبر يعود إلى أتاتورك الذي أشار في البرلمان بالقول: "هذا القرار رفع من مكانة المرأة التركية في الحياة الاجتماعية والسياسية، أحتلت المرأة المركز الحضاري وأظهرت نجاحاً في مرحلة من مراحل الحياة، أكتسبت المرأة التركية الخبرة في الانتخابات البلدية والآن حصلت على أكبر حقوقها وهو انتخابها كنائبة في البرلمان، هذا

الحق الذي حُرمت منهُ المرأة في العديد من البلدان المتحضرة[82]، الآن هذا الحق هو في أيدي المرأة التركية وسيُمارس هذا الحق بجدارة"[83].

وفي صدد تقييم التطور التاريخي لمسيرة المرأة التركية بالسياسة تُبين مؤسسة الدراسات الاستراتيجية التركية "أوساك USAK"، في تقرير دراسي لها بعنوان "تعدد دور المرأة التركية في الحياة السياسية"، بأن "المرأة التركية هي المرأة الأولى في المنطقة التي حصلت على حق المشاركة السياسية وسبقت تركيا العديد من الدول الأخرى في إعطاء المرأة هذا الحق، ولكن هذا الحق منذ تاريخ إصداره ولسنوات عديدة من القرن الماضي كان بمثابة حق نظري ولم يُترجم إلى الواقع بشكل سريع وكما يجب أن يكون"[84].

وتفيد أوساك بأن هناك عدة عوامل حرمت المرأة التركية من حقها السياسي في المشاركة في العملية السياسية بشكل جيد وفعال، ويمكن سرد هذه العوامل:

أولاً: العامل التاريخي الاجتماعي

مع تولي السلطان عبد الحميد الثاني حكم الدولة العثمانية الذي قام بدوره بقبول القانون الأساسي Kanun-ı Esasi الذي يعطي الحق للمواطنين انتخاب نواب ومبعوثين ممثلين لهم في مجلس المبعوثان Meclisi Mebusan "مجلس النواب" وبعد هذا التاريخ بدأ هناك حق انتخاب للمواطنين العثمانيين ولكنه اقتصر على الرجال البالغين سن (21) سنة، هذا العامل التاريخي أبقى بظله على عقول وأذهان المواطنين الأتراك الذين عدّوا المرأة غير مؤهلة للمشاركة في الحياة السياسية وبأن واجبها في الحياة يقتصر على العناية بالبيت لا أكثر[85].

ثانياً: العامل السياسي

على الرغم من إقرار حق المرأة في المشاركة السياسية بشكل قانوني دستوري، إلا أن النظام السياسي التركي الذي حكم تركيا لسنوات طويلة منع المحجبات، الذين يشكلون نسبة 60 % من المجتمع التركي، من الترشح وكما منع البعض من التصويت في بعض المناطق[86].

الأستنتاجات:

أولاً: المرأة التركية هي فرد في المجتمع والنظام بأمر الواقع، فكانت دائماً جزءاً من المجتمع عبر التاريخ، بدءاً من وجود كيانها ضمن الأساطير ومروراً بمشاركتها في الحروب، فضلاً عن دورها داخل الأسرة والحقل وغيرها من المجالات، وأن الأختلافات البيولوجية المتأصلة بين الرجل والمرأة في ظل المجتمعات عموماً هي التي أبرزت سلبيات عدم المساواة بين الجنسين نتيجة لأسباب قد تكون دينية أو اجتماعية أو ثقافية، ولم تتمكن المرأة التغلب عليها في تغيير أدوارها وواجباتها داخل الأسرة، وأن ما حصل من تغيير في موقع المرأة التركية داخل الأسرة والمجتمع قد جاء نتيجة سعيها للحصول على حقوقها وتغيير موقعها في المجال الاجتماعي والسياسي ضمن نطاق

الدولة وإيجاد مكانة لها كي تكون أحد العناصر المهمة في المشاركة السياسية بتركيا، ولعل المنظمات غير الحكومية كان لها الدور الفعال في تطور وتحسن وضع المرأة بالتوازي مع الحركات النسوية في عموم دول العالم.

ثانياً: كان لتفاني المرأة التركية في حرب الأستقلال التركية، بدافع وطني وبتأثير الخلفية الدينية وحب الجهاد وليس كما يصورهُ البعض استجابة لمبادئ أتاتورك العلمانية، فعلى الصعيد الميداني ساهمت المرأة التركية بنقل المؤن والعتاد على ظهور الحيوانات رغم البرد القارص و وعورة الطرق إلى جبهات القتال، ليس هذا فحسب، بل ملأت الفراغ الذي أحدثهُ ألتحاق الرجال بجبهات القتال، فضلاً عن دورها الإعلامي بعقد الاجتماعات والندوات ورفد الصحف التركية بأخبار الأنتصارات التركية على قوات الأعداء، مستهدفين بذلك رفع معنويات المقاتلين وأبناء الشعب للوقوف بوجه الأعداء.

ثالثاً: يمكن الخروج بنتيجة مفادها، على الرغم مما جلبتهُ الحرب العالمية الأولى من مساوئ وآثار على المجتمع العثماني، إلا أنه يمكن عدّ الحرب العالمية الأولى ومن ثم حرب الأستقلال التركية على أنها العامل الرئيسي الذي فتح المجال للمرأة التركية للعمل في المجال العام ومن ثم الظهور على المسرح السياسي فيما بعد، وذلك بعد أن أفرزت أحداث الحرب من فراغ في المؤسسات والمعامل نتيجة ألتحاق الرجال بجبهات القتال والأمر الذي تتطلب قيام المرأة بسد ذلك الفراغ وبالتالي أسهم ذلك بظهور شخصيتها في المجتمع التركي فيما بعد.

رابعاً: على وفق ما تقدم يمكن تقييم دور المرأة التركية بما يلي:

أ./ أمتلاك المرأة التركية لعناصر القوة والأعتماد على النفس، وعدم قبولها بدور ثانوي في المجتمع التركي.

ب./ بعد تأسيس الجمهورية التركية بسنوات، نالت المرأة التركية قبل غيرها حقوقها السياسية كثمرة لجهادها الطويل ودورها في حرب الأستقلال التركية وما أعقبها من تطورات كثيرة من المكاسب على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

خامساً: إن ظهور الحركة النسوية التركية قد جاءت متوازية مع تطور الأفكار القومية التركية، الأمر الذي منح الحركة النسائية العثمانية ثم الحركة النسائية الجمهورية المبكرة شخصية محددة، بل وأن هناك ثمة صلة تجريبية ونظرية بين القومية التركية والحركة النسائية العثمانية التركية، والتي ترتفع بالتوازي مع تسارع تفكك الدولة العثمانية.

قائمة المصادر والهوامش

[1] Nira Yuval - Davis, Cinsiyet ve Millet, İletişim Yayınları, (İstanbul: 2003), s. 30.

[2] E. Karmaz, Ücretli Çalışmayan Evli Kadınların Ev Dışına Çıkmayı Meşrulaştırma Şekilleri, (ed), Tuna. M. VII. Ulusal Sosyoloji Kongresi Yeni Toplumsal Yapılanmalar: Geçişler, Kesişmeler, Sapmalar (2003), s. 23.

[3] Turhan Feyzioğlu, "Atatürk ve Kadın Hakları," Atatürk Araştırma Merkezi Dergisi, C.II, S.6 Temmuz 1986, s. 586–587 ; İhsan Şerif KAYMAZA, Çağdaş Uygarlığın Mihenk Taşı: Türkiye'de Kadının Toplumsal Konumu, Ankara Üniversitesi Türk İnkılâp Tarihi Enstitüsü Atatürk Yolu Dergisi, S 46, Güz 2010, s. 335 ; Gündüz, Tarihî Süreç İçerisinde Türk Toplumunda Ve Devletlerinde Kadının Yeri Ve Önemi. Cilt. 5 Sayı. 5, (2012), s. 131.

[4] Merve Suna ÖZEL ÖZCAN ve Emine ERDEN KAYA, Türk Toplumsal Hayatinda Kadının Varliğinin Tarihsel Eksende Sorgulanmasi, International Periodical for the Languages, Literature and History of Turkish Volume (12), 12 Ocak (Ankara: 2017), s. 179.

[5] Aytunç ALTINDAL, Türkiye'de Kadın, (İstanbul: 1985), s. 43.

[6] Feyzioğlu, a. g. e., s.587 ; Ayşe Sevim, Feminizim, İnsan Yayınları, (İstanbul: 2005), s. 92 ; Gündüz, a. g. e., s. 132.

[7] Ömer Çaha, Sivil Kadın Türkiye'de Kadın ve Sivil Toplum, Savaş Yayınları- Sinav Kitapları, (İstanbul: 2010), s. 97 ; ÖZCAN ve ERDEN KAYA, a. g. e., s. 180.

[8] ÖZCAN ve KAYA, a. g. e., s. 180.

[9] a. g., s. 180.

[10] نقلاً عن:

KAYMAZA, a. g. e. s. 336.

[11] Aytunç Altındal, Turkiye'de Kadın, (İstanbul: 1985), s. 108 – 109.

[12] أوليمب دو غوج كاتبة مسرحية فرنسية و ناشطة سياسية و تعرف بـ ماري غوزي Marie Gouze (1793 - 1748) لاقت كتابتها الخاصة بحق المراة شهرة واسعة، بدأت حياتها المهنية في بدايات 1780، ومع إرتفاع حدة التوتر السياسي في فرنسا، أصبحت أشهر ناشطة نسائية ومن أوائل من طالبت بأن تعطى المرأة الفرنسية نفس حقوق الرجل في فرنسا، وفي عام 1791 من خلال إعلانها الخاص بحقوق المرأة و المواطنة فتحدت مسألة عدم المساواة بين الذكور والإناث، أعدمت بالمقصلة لمهاجمتها نظام الحكومة الثورية. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Darline Gay Levy et al, Women in Revolutionary Paris: 1789-1795 (Illinois: University of Illinois Press: 1979), 65 ; Sara E. Melzer and Leslie W. Rabine, eds. Rebel Daughters: Women and the French Revolution (New York: Oxford University Press, 1992), 108 ; Shirley Elson Roessler, Out of the Shadows: Women and Politics in the French Revolution, 1789-1795, Peter Lang Publishing, (New York: 1998), 64.

[13] Fatmagül Berktay, Kadınların İnsan Haklarının Gelişimi ve Türkiye: Sivil Toplum ve Demokrasi Konferens Yazıları NO: 7, 2. (Istanbul: 2004), s. 6 - 7.

[14] Serpil Çakır, Osmanlı Kadın Hareketi, Metis Yayınları, (İstanbul: 1994), 18–21 ; Şerafettin Turan, Türk Devrim Tarihi: Yeni Türkiye'nin Oluşumu (1923–1938), Kitap 3, Bölüm 1, Bilgi Yayınları, (Ankara: 1995), s. 227–228.

[15] ÖZCAN ve KAYA, a. g. e., s. 181 – 180.

[16] أنيس الأبيض، "نظرة على التعليم في عصر التنظيمات العثمانية"، صحيفة الحياة الألكترونية المنشورة على شبكة المعلومات الدولية الأنترنيت على الموقع:

www.alhayat.com/article/371567

[17] KAYMAZ, a. g. e., s. 337 ; ÖZCAN ve KAYA, a. g. e., s. 181.

[18] الأبيض، المصدر السابق ؛
Bernard Caporal, Kemalizmde ve Kemalizm Sonrasında Türk Kadını, Türkiye İş Bankası Yayınları, (Ankara: 1982), s. 105–115 ; Şirin Tekeli, Kadınlar ve Siyasal Toplumsal Hayat, Birikim Yayınlar, (Istanbul: 1982), s.195.

[19] نقلاً عن: الأبيض، المصدر السابق .

[20] القانون الأساسي، طبع بنفقة أمين الخوري، مطبعة الآداب، (بيروت: 1908)

[21] Feyzioğlu, a.g.e., s. 585 ; Şefika Kurnaz, Cumhuriyet Öncesinde Türk Kadını, Milli Eğitim Bakanlığı Yayınları, (İstanbul: 1992), s. 58.

[22] Caporal, a.g.e., s. 91- 101 ; Refik Turan vb. Atatürk İlkeleri ve inkilap Tarihi GÜ. Basın–Yayın Yüksek okulu Basımevi, (Ankara: 1988), s. 231 ; Feyzioğlu, a.g.e., s. 588 - 590 ; KAYMAZ, a.g.e., s.339 – 340.

[23] Çakır, a.g.e.,s. 22 ; Şefika Kurnaz, Cumhuriyet Öncesinde Türk Kadını, Milli Eğitim Bakanlığı Yayınları, (İstanbul: 1992), s. 65.

[24] Semra Gökçimen, "Ülkemizde Kadınların Siyasal Hayata Katılım Mücadelesi", Yasama Dergisi, Sayı:10, (2008) s. 15 ; Berktay, a. g. e., s. 16 ; ÖZCAN ve KAYA, a. g. e., s. 182.

فضلاً عما تقدم فقد سبق أن تم إصدار العديد من المجلات الخاصة بالمرأة مثل:
Demet Kadın باقة المرأة , Kadın ve Güzellikler الجمال والمرأة , Kadın ve Mefharet المفاخرة والمرأة , Kadın ve Ovünç الكبرياء والمرأة.

ينظر:
Çakır, a. g. e., s. 32 ; Kurnaz, a. g. e., s.123.

[25] Belkıs KONAN, Türk Kadınının Siyasi Hakları Kazanma Süreci, Kösoğlu, N. (1995). Kültür Kimlik Üzerine, Türkiye Günlüğü, Kış: 33, s. 164 ; ÖZCAN ve KAYA, a. g. e., s. 182.

[26] Çakır, a. g. e., s. 43 – 45 ; Tekeli, a. g. e., s. 196 – 197 ; KAYMAZ, a. g. e., s. 338.

[27] وللاطلاع على أسماء تلك الجمعيات ينظر الملحق رقم (1).

[28] Zafer Toprak, " 1909 Cemiyetler Kanunu", Tanzimat'tan Cumhuriyet'eTürkiye Ansiklopedisi, Cilt. 1, (1985), s. 2.

[29] KAYMAZ, a. g. e., s. 338.

[30] Zübeyir Kars, Milli Mücadelede Kayseri, Atatürk Araştirma Merkezi, (Ankara: 1999), s. 34.

[31] قاسم خلف الجميلي، " دور المرأة التركية في الحركة الوطنية وحرب الاستقلال 1919 – 1922"، مجلة المؤرخ العربي، العدد (3)، السنة (12)، 1986، ص 45 – 46.

[32] نقلاً عن: محمد محمد توفيق،" مكانة أتاتورك من التاريخ"، مجلة الهلال المصرية، السنة (47)، القاهرة 1938، ص 45.

[33] الجميلي، المصدر السابق، ص 46.

[34] المصدر نفسه، ص 46 ؛
Caporal, a. g. e. s. 391 ; Kurnaz, a. g. e. s. 89 – 91 ; Feyzioğlu, a. g. e. s.

[35] زيدان شكري، " نهضة الشعب التركي"، مجلة الهلال، الجزء (1)، السنة (36)، القاهرة، كانون الثاني 1928، ص 118.

[36] الجميلي، المصدر السابق، ص 47 ؛
Tekeli, a. g. e., s. 197 – 198 ; ÖZCAN ve KAYA, a. g. e., s. 182.

[37] للاطلاع على بنود هدنة مودرس ينظر:
Sir Frederick Maurice, The Armistices of 1918, (London, New York, Toronto: Oxford University Press: 1943), p. 85-87.

(38) قاسم خلف الجميلي، تطورات واتجاهات السياسة الداخلية التركية 1923 – 1928 ، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بغداد – كلية الآداب: 1985)، ص 22.

(39) Feroz Ahmad, The Making of Modern Turkey, (London: 1993), p. 46.

(40) للاطلاع على أسماء تلك الأحزاب والجمعيات ومؤسسيها وأماكن تأسيسها ينظر:
Serhan M. Yücel, Türkiye `nin Siyasal Partiler (1859- 2005), (Istanbul: 2006), s. 3 – 21 ;
طارق أحمد شيخو الهسنياني، الأحزاب والتنظيمات السياسية في تركيا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الموصل – كلية التربية: 2013)، ص 197 – 201.

(41) مجموعة من الباحثين السوفيت، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة: هاشم صالح التكريتي، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، (السليمانية: 2007)، ص 35.

(42) Fatmagül Berktay, "Kadınların İnsan Hakları: İnsan Hakları Hukukunda Yeni Bir Açılım", Tarihin Cinsiyeti, Metis yayınları,(İstanbul: 2003), s. 16.

(43) Ayşe Afet Inan, Türkiye Cumhuriyeti ve türk Devrimi, Türk Tarih Kurumu, Basımevi, XVI, Dizi, 3.Baskı, (Ankara: 1991), s. 165 ;) KAYMAZ, a. g. e., s. 342.

(44) الجميلي، دور المرأة التركية في الحركة الوطنية وحرب الاستقلال، ص 47.

(45) Kars, a. g. e., s. 35.

(46) a. g., s. 36 ; KAYMAZ, a. g. e., s. 342.

(47) Emel Doğramacı, Atatürk Düşüncesi Ile Türk Kadının Çağdaşması, Atatü Araştırma Merkezi Dergisi, Cilt. IX. Mart, (Ankara: 1993), s.306 ; Gökçimen, a. g. e., s. 11 ; KAYMAZ, a. g. e., s. 340.

(48) Zeki Sarıhan, "Kurtuluş Savaşı'nın Kadınları," Cumhuriyet ve Kadın Sempozyumu, Kadınlar Derneği Yayınları, (Ankara: 1999), s. 29 – 30 ; KAYMAZ, a. g. e., s. 342.

(49) Turan vb. , s.43.

(50) Kars, a. g. e., s. 37.

(51) Kurnaz, a.g.e., s. 160 ; Inan, a.g.e., s. 126 ; Sarıhan, a.g.e., s. 28–30 ; Bige Yavuz, "Cephe Gerisinde Türk Kadınının Rolü," Cumhuriyet ve Kadın Sempozyumu, Kadınlar Derneği Yayınları, (Ankara: 1999), s. 46–51.

(52) Inan, a. g. e., s. 40.

(53) الجميلي، دور المرأة التركية في الحركة الوطنية وحرب الاستقلال، ص 38.

(54) KAYMAZ, a. g. e., s. 341.

(55) Kars, a. g. e., s. 37.

(56) Sarıhan, "Kurtuluş Savaşı'nın Kadınları," s. 28- 30 ; Yavuz, a. g. e., s. 40 – 46 ; Inan, a.g.e., s. 107 ; Caporal, a.g.e., s. 166 –168 ; KAYMAZ, a. g. e., s. 342.

(57) Caporal, a.g.e., s. 177 ; Sarıhan, a. g. e., s. 30 – 34.

(58) Sarıhan, a. g., s. 31 – 32.

(59) Burhan Göksel, "Atatürk ve Kadın Hakları," Atatürk Araştırma Merkezi Dergisi, C. I, S. 1, Kasım 1984, s. 223–226 ; Inan, a.g.e., s. 104–106 ; Caporal, a.g.e., s. 175–177 ; Kurnaz, a.g.e., s. 168–173 ; Sarıhan, a.g.e., s. 34–40 ;) KAYMAZ, a. g. e., s. 343.

[60] Şevket Süreyya Aydemir, İkinci Adam , Cilt. 1, 1884-1938, Remzi Basımevi, Baskı 6 , (İstanbul: 1988), s. 190.

[61] Atatürk'ün Hatıra Defteri, Yay: Şükrü Tezel, , Türk Tarih Kurumu Yayınları, (Ankara: 1982), s. 75–76 ; KAYMAZ, a. g. e., s. 344.

[62] Mustafa Kemal Atatürk'ün Karlsbad Hatıraları, Yay: Ayşe Afet Inan, Türk Tarih Kurumu Yayınları, (Ankara: 1993), s. 45 ; KAYMAZ, a. g. e., s. 345.

[63] Atatürk'ün Söylev ve Demeçleri, Derl: Nimet Unan, C.II, Türk İnkılâp Tarihi Enstitüsü Yayınları, (Ankara: 1959), s. 85 ; KAYMAZ, a. g. e. s., 345.

[64] a. g., s. 147 – 148.

[65] a. g., s. 216 – 217.

[66] Emel Doğramacı, "Atatürk ve Kadın Hakları," Atatürk Araştırma Merkezi Dergisi, C. 5, S. 13, Kasım 1988, s. 94 – 95 ; KAYMAZ, a. g. e., s. 346.

[67] Firdevs Gümüşoğlu, "Eğitimde Kadın," Cumhuriyet ve Kadın Sempozyumu, Kadınlar Derneği Yayınları, (Ankara: 1999), s. 80 – 82 ; KAYMAZ, a. g. e., s. 346.

[68] Inan, Türkiye Cumhuriyeti ve türk Devrimi, s. 163–168 ; Doğramacı, Eğitimde Kadın, s. 101–102 ; Ülker Gürkan, "Hukukta Kadın," Cumhuriyet ve Kadın Sempozyumu, Kadınlar Derneği Yayınları, (Ankara: 1999), s. 57 - 59 ; KAYMAZ, a. g. e., s. 348.

[69] Inan, Türkiye Cumhuriyeti ve türk Devrimi, s. 139–144 ; Gürkan, s. 56–57 ; Caporal, a.g.e., s. 687–689; Turan, a.g.e., s. 246 ; Göksel, a.g.e., s. 221 ; KAYMAZ, a. g. e., s. 343.

[70] مما تجدر الإشارة إليه أن مصطفى كمال أتاتورك كان حاضراً في جلسة البرلمان آنذاك لكنهُ لم يبدِ رأيهُ وذكر فيما بعد أن سبب ذلك يعود إلى عدم القدرة على حل هذه المشكلة في عقلية أجواء البرلمان في ذلك اليوم. ينظر:
Inan, Türkiye Cumhuriyeti ve türk Devrimi, s. 222.

[71] Kurnaz, a.g.e., s. 91.

[72] Duygu Köksal, "1930'lar '40'larda Kadın, Cinsiyet ve Ulus", Toplumsal Tarih, Mart 1998, sayı 51, s. 39 ; Berktay, a. g. e., s.17 – 19.

[73] Berktay, a. g. e., s.19 – 20.

[74] نزيهة محييي الدين: ولدت في ولاية عثمانية بجنوب تركيا عام 1889 ناشطة تركية ناضلت من أجل حقوق المرأة، وصحفية، وكاتبة وزعيمة سياسية لها العشرات من المؤلفات، وتُعد نزيهة محيي الدين أول من أسس حزب سياسي في جمهورية تركيا، من أجل الدفاع عن الحقوق السياسية والاجتماعية للمرأة التركية. ينظر شبكة المعلومات الدولية الأنترنيت على الموقع:
https://ar.wikipedia.org/wiki

[75] نقلاً عن:
Berktay, a. g. e., s.16.

[76] Konan, a. g. e., s. 166 ; ÖZCAN ve KAYA, a. g. e. s. 182.

[77] Inan, Türkiye Cumhuriyeti ve türk Devrimi, s. 171.

[78] Türkiye Büyük Millet Meclisi Zabıt Ceridesi, Devre III, İçtima 3, s. 3–10.

[79] Türkiye Büyük Millet Meclisi Zabıt Ceridesi, Devre IV, İçtima 4, s. 82–84.

[80] Düstur, Tertip 3, C. 1, s. 36 ; ÖZCAN ve KAYA, a. g. e. s. 183 ; KAYMAZ, a. g. e., s. 349.

[81] للاطلاع على أسماء الناخبات ينظر:

Gökçimen, a. g. e., s. 23 ; ÖZCAN ve KAYA, a. g. e. s. 183.

(82) مما تجدر الإشارة إليه أن المرأة التركية حصلت على حقوقها السياسية قبل العديد من الدول المتقدمة على سبيل المثال، في فرنسا وبلجيكا عام 1944 وفي إيطاليا عام 1948 وفي اليابان عام 1950 وسويسرا عام 1971. ينظر:
Caporal, a. g. e., s. 690 – 694.

(83) Türkiye Büyük Millet Meclisi Zabıt Ceridesi, Devre IV, İçtima 4, s. 25, 82–84 ; Perihan Naci Eldeniz, "Atatürk ve Türk Kad ını," Belleten, C. XX, S. 80 (1956), s. 741; Caporal, a.g.e., s. 700 ; KAYMAZ, a. g. e., s. 349.

(84) جلال سلمي، "دور المرأة التركية في الحياة السياسية"، ترك برس على شبكة المعلومات الدولية الأنترنيت على الموقع:
https://www.turkpress.co/node/12274

(85) المصدر نفسه.
(86) المصدر نفسه.

الملحق رقم (1)
أسماء الجمعيات النسوية بعهد المشروطية الثانية 1908 – 1912

التسلسل	أسم الجمعية	
1	جمعية المرأة الأناضولية للدفاع عن الوطن	Anadolu Kadınları Müdafaa-i Vatan Cemiyeti
2	جمعية المرأة للدفاع عن الأسطول البحري	Asker Ailelerine Yardımcı Hanımlar Cemiyeti
3	جمعية النساء لمساعدة أسر الجنود	Donanma Cemiyeti Hanımlar Şubesi
4	جمعية خدمة النساء	Hizmet-i Nisvan Cemiyeti
5	جمعية خريجي معهد فنون إيناس	İnas Darülfününu Mezunlar Cemiyeti
6	جمعية توظيف المرأة المسلمة	Kadınları Çalıştırma Cemiyet-i İslâmiyesi
7	جمعية الأبيض والأحمر	Kırmızı-Beyaz Cemiyeti
8	الجمعية الخيرية للنساء العاملات في المعامل الداخلية	Mamulât-ı Dâhiliye İstihlâk Kadınlar Cemiyet-i Hayriyesi
9	جمعية المرأة للدفاع عن الأمة	Müdafaa-i Milliye Hanımlar Cemiyeti
10	جمعية المرأة العثمانية للإمدادات	Nisvan-ı Osmaniye Cemiyet-i İmdadiyesi
11	الجمعية الخيرية للنساء العثمانية	Osmanlı Cemiyet-i Hayriye-i Nisvaniye
12	جمعية المرأة العثمانية للهلال الأحمر	Osmanlı Hilal-i Ahmer Kadınlar Cemiyeti
13	جمعية اتحاد النساء العثمانية	Osmanlı İttihad-ı Nisvan Cemiyeti
14	جمعية ترقي المرأة العثمانية	Osmanlı Kadınları Terakkiperver Cemiyeti
15	الجمعية الخيرية لشفقة المرأة العثمانية	Osmanlı Kadınları Şefkat Cemiyet-i Hayriyesi
16	جمعية الدفاع عن حقوق المرأة العثمانية	Osmanlı Müdafaa-i Hukuk-ı Nisvan Cemiyeti
17	جمعية حماية المرأة التركية العثمانية	Osmanlı Türk Kadınları Esirgeme Cemiyeti
18	جمعية المرأة التركية للصلح	Sulhperver Türk Kadınları Cemiyeti
19	جمعية تعالي النساء	Teali-i Nisvan Cemiyeti
20	جمعية المرأة العثمانية لتعالي الوطن	Teali-i Vatan-ı Osmanî Hanımlar Cemiyeti

المصدر:

Gülgün Bolat, "Cumhuriyet Öncesi Kadın Dernekleri," Atatürk ve Kadın Hakları, Türk Ticaret Bankası Yayınları,)Ankara: 1983(, s. 177–191; Çakır, a.g.e., s. 43–78; Tekeli, a.g.e., s. 198–201; Kurnaz, a.g.e., s. 112–123.